



## نعم الربيع لله ملك الأردن للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨

### نظام اصدار النقد الاردني

صادر بمقتضى المادة (٢٨) من قانون البنك المركزي الاردني المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦

٥٥-٥٥-٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اصدار النقد الاردني لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تكون للكليات والهيئات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة ( المملكة )	المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة ( الوزير )	وزير المالية في حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
وتعني كلمة ( البنك )	البنك المركزي الاردني .
وتعني كلمة ( المحافظ )	محافظ البنك المركزي الاردني .

المادة ٣ - تقسم وحدة النقد الاردني ( الدينار ) الى الف فلس .

المادة ٤ - تكون فئات اوراق النقد الاردني التي يصدرها البنك عشرة دنانير وخمسة دنانير ودينارا واحدا ونصف دينار .

المادة ٥ - تكون اوصاف اوراق النقد الاردني كما يلي :-

الفئة	اللون	القياس	الوصاف
١٠ دنانير	ازرق قاتم	١٧٦ × ٨٨ ملم	وجه الورقة منظر لميناء العقبة وجهاز تحميل الفوسفات . ظهر الورقة منظر لهر الاردن المقدس مع صورة لاحدى الأواني التي اكتشفت فيها مخطوطات البحر الميت .

الفئة	اللون	القياس	الوصاف
٥ دنانير	احمر	١٦٤ × ٨٢ ملم	وجه الورقة صورة لزخرف عربي يوجد في قصر هشام في اريحا . ظهر الورقة صورة لمبنى الخزنة في البتراء وتحيط بالصورة المائية صورة للوعاء الحجري الذي يرى في اعل مبنى الخزنة كما تظهر على جدران الورقة نقوش هندسية وصورة لاوراق الشجر المنحوتة على الافاريز وقواعد الاعمدة في جرش .
دينار واحد	اخضر	١٥٢ × ٧٦ ملم	وجه الورقة نقوش مقتبسة من التسيقساء في قبة الصخرة المشرفة . ظهر الورقة منظر للصخرة المشرفة وتحيط بها زخارف عربية مصورة عن الرخارف العربية الظاهرة في القبة نفسها بالإضافة الى اشكال هندسية .
نصف دينار	بنّي فاتح	١٤٠ × ٧٠ ملم	وجه الورقة منظر للتسيقساء في آثار جرش . ظهر الورقة صورة مصغرة للقورم في جرش .

المادة ٦ - يحمل وجه اوراق النقد التفاصيل المبينة ادناه وتكون الكتابة عليه باللغة العربية .

أ - تكتب في اعل الوجه عبارة ( البنك المركزي الاردني ) .

ب - تكتب تحته عبارة ( ورقة نقد صادرة بموجب قانون البنك المركزي الاردني ) .

ج - تزين الوجه من الجهة اليسرى صورة لجلالة الملك ومن الجهة اليمنى صورة مائه لجلالته .

د - تكتب في كل زاوية من زوايا الوجه الفئة بالارقام .

هـ - تكتب في وسط الوجه الفئة مرة واحدة بالكلمات .

و - يكتب الرقم المتسلسل في الزاوية اليمنى من الوجه وفي اسفله من الجهة اليسرى .

ز - يوقع في اسفل الجهة اليمنى من الوجه كل من الوزير والمحافظ .

كل من المأمور

المادة (٧) يحمل ظهر اوراق النقد التفاصيل المبينة ادناه وتكون الكتابة عليه باللغة الانجليزية .

أ - تكتب في اعل الظهر عبارة ( البنك المركزي الاردني )

ب- تكتب فئة الورقة بالارقام في كل زاوية من زوايا الظهر وبالكلمات في اسفاه

المادة (٨) يحتوي الورق المستخدم في طباعة اوراق النقد على خيط معدني رفيع .

المادة (٩) تكون فئات المسكوكات المعدنية التي يصدرها البنك المركزي هي . -

ربع دينار ، درهم (١٠٠ فلس ) ، نصف درهم ( ٥٠ فلساً ) ، ربع درهم ( ٢٥ فلساً ) ، قرش ( ١٠ فلوس ) ، نصف قرش ( ٥ فلوس ) ، فلس واحد .

المادة (١٠) يكون تركيب المسكوكات المعدنية واوصافها الاخرى كما يلي :-

الفئة	التركيب المعدني	القطر	السمك	الوزن
ربع دينار	٧٥٪ نحاس ٢٥٪ نيكل	٣٤ ملم	٢٤ ملم	١٧ غم
درهم (١٠٠ فلس)	٧٥٪ نحاس ٢٥٪ نيكل	٣٠ ملم	٢٢ ملم	١٢ غم
نصف درهم ( ٥٠ فلساً )	٧٥٪ نحاس ٢٥٪ نيكل	٢٦ ملم	١٩ ملم	٧٫٥ غم
ربع درهم ( ٢٥ فلساً )	٧٥٪ نحاس ٢٥٪ نيكل	٢٢ ملم	١٧ ملم	٤٫٧٥ غم
قرش (١٠ فلوس)	٩٧٪ نحاس ٢٫٥٪ زنك ٠٫٥٪ قصدير	٢٨ ملم	٢٢ ملم	١٠ غم
نصف قرش ( ٥ فلوس )	٩٧٪ نحاس ٢٫٥٪ زنك ٠٫٥٪ قصدير	٢٤ ملم	١٨ ملم	٦ غم
فلس واحد	٩٧٪ نحاس ١٫٥٪ زنك ٠٫٥٪ قصدير	١٨ ملم	١٦ ملم	٣ غم

هكذا من المأهول

المادة (١١) يتشكل وجه المسكوكات من . -

أ - دائره صغرى تظهر فيها باللغة العربية سنة الاصدار المجرية بالارقام في اعل الدائرة ومبلغ الفئة في وسط الدائرة بالارقام وتظهر تحتها سنة الاصدار الميلادية بالارقام ومبلغ الفئة بالكلمات في اسفل الدائرة ويعلو الدائرة التاج الملكي محاطا بتقوش هندسية ، وتحيط الدائرة مباشرة سنبله قمع وسنبله شعير وتحيط بالسنبطين عبارة « المملكة الاردنية الهاشمية » .

أو ب - صورة جانبية لجلالة الملك وتحيط بها من الجهة اليمنى عبارة ( الحسين بن طلال ) ومن الجهة اليسرى عبارة ( ملك المملكة الاردنية الهاشمية ) .

المادة (١٢) يتشكل ظهر المسكوكات باستثناء فئة ربع الدينار من . -

أ - دائرة صغرى يظهر فيها باللغة الانجليزية مبلغ الفئة بالارقام ويظهر حول اعل الدائرة مبلغ الفئة بالكلمات وحول اسفل الدائرة سنة الاصدار الميلادية بالارقام وتحيط بهذه الكتابات عبارة ( المملكة الاردنية الهاشمية ) .

أو ب - دائرة صغرى تظهر فيها سنة الاصدار المجرية والميلادية بالارقام باللغة العربية في اعل الدائرة وفئة القطعة بالكلمات العربية في وسط الدائرة ويظهر تحتها مبلغ الفئة بالارقام العربية ومبلغ الفئة بالكلمات باللغة الانجليزية في اسفل الدائرة وتظهر خارج الدائرة عبارة ( المملكة الاردنية الهاشمية ) باللغة الانجليزية حول اسفلها ويحيط بالدائرة غصنا شجرة زيتون .

المادة (١٣) أ - يحمل ظهر المسكوكات من فئة ربع الدينار دائرة تظهر فيها صورة ترمز لاحد النشاطات الزراعية في المملكة وتحاط هذه الدائرة بتقوش هندسية وتكتب باللغة العربية قيمة الفئة والتاريخ الهجري وباللغة الانجليزية عبارة ( المملكة الاردنية الهاشمية و F. A. O. وقيمة الفئة والتاريخ الميلادي .

ب - للبنك المركزي ان يعيد تصميم ظهر فئة ربع الدينار متى استغفل الاصدار الخاص بمنظمة الاغذية والزراعة الدولية اغراضه .

المادة (١٤) تكون المسكوكات من فئة ربع الدينار ، درهم ( ١٠٠ فلس ) ، نصف درهم ( ٥٠ فلساً ) ، ربع درهم ( ٢٥ فلساً ) مستتة المحيط .

#### مواد انتقالية

المادة (١٥) تكون ما يلي عملة قانونية في المملكة الى ان يصدر قرار من مجلس الوزراء بسحبها من التداول . -

أ - اوراق النقد الصادرة بموجب قانون النقد الاردني رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٤٩ .

ب - اوراق النقد التي لها نفس الاوصاف المبينة في المواد ٨، ٧، ٦، ٥ وتحمل عبارة ( ورقة نقد صادرة بموجب قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ ) بدلا من عبارة ( ورقة نقد صادرة بموجب قانون البنك المركزي الاردني ) :



ج - ورقة النقد التي تحمل عبارة ( خمسمائة فلس ) ولها نفس تفاصيل ورقة النقد من فئة نصف الدينار وتكون مساوية في القيمة لورقة نصف الدينار .

د - المسكوكات المعدنية من فئات العشرة فلوس والخمسة فلوس والفلس الواحد والتي يكون تركيبها المعدني من ٩٥ر/نحاس، ١ر/زنك، ٣٪ قصدير .

هـ - المسكوكات من فئة العشرين فلسا التي تحمل بالإضافة الى الاوصاف المبينة في الفقرة هـ من كل من المادتين ١٢ و ١١ ما يلي . -

التركيب المعدني	القطر	السلك	الوزن
٧٥٪ نحاس	٢٠ ملم	١٫٦ ملم	٣٫٧٥ غم
٢٥٪ نيكل			

١٩٦٨/٢/٢١

الحسين بن طلال

وزير الأشغال العامة بشاره غصيب	وزير المالية هاشم الجويهي	نائب رئيس الوزراء احمد طوقان	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
-----------------------------------	------------------------------	---------------------------------	-------------------------------

وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم نسيه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات	وزير العدل سمعان داود
---	---	--------------------------

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بركان	وزير الشؤون الداخلية امين يونس الحسيني	وزير الصحة صبيحي امين عمرو
---	---	-------------------------------

وزير دولة للشؤون الخارجية محمد اديب العامري	وزير التربية والتعليم حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياسة والآثار صلاح ابو زيد
--	--------------------------------------	--

وزير الدفاع حابس المجالي	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السائح
-----------------------------	---------------------------	---

في السبعين للدينار ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢١ تأمر بوضع النظام الآتي . -

## نظام معدل لنظام المياه في المفرق

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام المياه في المفرق لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع نظام المياه في المفرق لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتبارا من نفاذ احكام هذا النظام يجوز للمجلس البلدي اختيار نوع معين من عدادات المياه التي يرى انها افضل من سواها من العدادات الاخرى لاستعمالها من المشتركين وله ان يتولى شراء هذه العدادات بالطريقة التي يراها مناسبة وتقديمها للمشاركين بالسعر الذي يقرره او بدون مقابل .

المادة ٣ - عند اخلاء اي عقار يترتب على المشترك ان يتقدم بطلب خطي لرئيس البلدية من اجل فصل جهاز المياه عن العقار المذكور ولا يطالب المشترك باي مبلغ من تاريخ الفصل واذا رغب المشترك باعادة ايصال المياه الى نفس العقار ، يحاسب عن المدة الواقعة من تاريخ الوصل حتى نهاية الدورة باعتبارها دورة كاملة ولا تستوفي البلدية اية رسوم لقاء الفصل او الوصل .

المادة ٤ - تكون مدة دورة المياه شهرين وتتم قراءة العدادات كل شهرين مرة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في الدليلين الاول والثاني من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي : -

الرسوم	فلس		
	دينار	فلس	
١ - رسم التأمين	٢	١٠٠	-
٢ - رسم التأسيس		٧٥٠	-
٣ - رسم ختم العداد		١٥٠	-
٤ - رسم تحويل الاشتراك من اسم لآخر		١٥٠	-
٥ - رسم الوصل		٥٠٠	-
٦ - رسم اعادة الوصل		٢٥٠	-
٧ - رسم فحص عداد المياه		١٥٠	-
٨ - رسم فحص اجهزة المياه		١٥٠	-
٩ - شهريا رسم صيانة العداد قياس ٣/٨ الى ٦ او ما يعادله :		٥٥٠	-

هكذا من المأهول

الرسوم  
فلس دينار

١٠ -	١٥٠	شهريا رسم صيانة العداد قياس ١ ١/٢ الى ٢ أو ما يعادله .
١١ -	٣٠٠	شهريا رسم صيانة العداد قياس ٣ أو ما يعادله
١٢ -	٤٥٠	شهريا رسم صيانة العداد قياس ٤ أو ما يعادله
١٣ -	٢٥٠	رسم اجراء تغيير موضع العداد ضمن القطار نفسه
١٤ -	٦٠٠	رسم قطع الماسورة الرئيسية قطر ٣ لفتح فرع جديد
١٥ -	٤٠٠	رسم قطع الماسورة الرئيسية قطر ٢ لفتح فرع جديد
١٦ -	٢٠٠	رسم قطع الماسورة الرئيسية قطر ١ لفتح فرع جديد

### الذيل الثاني أثمان المياه

- ١ - ١١٠ فلسات للمتر المكعب الواحد على ان لا يقل الحد الأدنى عن ثمن عشرة امتار مكعبة بالدورة الواحدة للاستهلاك المنزلي او التجاري او الصناعي ولو كان الاستهلاك اقل من ذلك .
- ٢ - ١٢٥ فلسا للمتر المكعب الواحد تسلم مستودع المياه او من الخزفيات العمومية او المياه المنقولة بالصهاريج .
- ٣ - ٥٥ فلسا للمتر المكعب الواحد من المياه التي تستهلكها اما كن العبادة مهما بلغت الكمية .

١٩٦٨/٢/٢١

### أحمد بن طلال

وزير الأشغال العامة بشاره غصيب	وزير المالية هاشم الجبوسي	نائب رئيس الوزراء أحمد طوقان	رئيس الوزراء بهيكت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الأشغال العامة حازم نسيه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات	وزير الأشغال العامة سمعان داود	
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بركان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أمين يونس الحسيني	وزير الداخلية الصححة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الصححة
وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التربية والتعليم حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام السياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الشؤون الخارجية السياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الزراعة سامي ابوب	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح	وزير الزراعة سامي ابوب

### نظام معدل لنظام اللوازم

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨

### نظام معدل لنظام اللوازم

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اللوازم لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٨٧ ) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تعدل المادة ( ٤ ) من النظام الاصلي بشطب عبارة ( على ان لا تقل درجة هذا المندوب عن الثالثة ) الواردة في الفقرة ( د ) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( على ان لا تقل درجة هذا المندوب عن الخامسة ) .

١٩٦٨/٢/٢٦

### أحمد بن طلال

وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة هاشم الجبوسي	نائب رئيس الوزراء أحمد طوقان	رئيس الوزراء بهيكت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الأشغال العامة صبيحي امين عمرو	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الأشغال العامة سمعان داود	وزير الأشغال العامة بشاره غصيب
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بركان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أمين يونس الحسيني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الصححة
وزير دولة للشؤون الخارجية عبد المنعم الرفاعي	وزير التربية والتعليم محمد ادب العامري	وزير الثقافة والاعلام السياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الزراعة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة جاسم المجالي	وزير الزراعة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة جاسم المجالي	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح

هكذا من الأشغال

## قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

—•••••

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٨/٢٠ رقم ن/١٤/٤/٨٩٧٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثالثة من نظام النقل على الطرق رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١١٢ من قانون النقل على الطرق وبيان ما يلي :-

١ - هل ان السيارة العمومية - صالون - التي تسير على غير البزير والتي سحبت من الاستعمال لعدم صلاحها عملاً بالمادة ١١٢ المشار اليها تعتبر مشطوبة من القيود بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثالثة سالفة الذكر فلا يستفيد صاحبها من حكم المادة الثانية من نفس النظام اذا كان الشطب قد تم قبل تاريخ نفاذ احكامه ، ام انها لا تعتبر مشطوبة فيستفيد صاحبها من ذلك بعد ان اعيد تسجيلها .

٢ - هل ان السيارة العمومية التي اعتبرت مشطوبة من القيود استناداً للمادة ١٨٢ من قانون النقل على الطرق بسبب عدم تجديد رخصتها خلال المدة القانونية ثم اعيد تسجيلها تنفيذاً لقرار صادر من محكمة العدل العليا تعتبر مشطوبة من القيود بحيث لا ينطبق عليها النظام المذكور اذا كان الشطب قد وقع قبل نفاذ احكام هذا النظام . وبعد الاطلاع على كتاب مدير الامن العام الموجه لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٦ وكتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٦ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة الثانية من نظام النقل على الطرق رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٥ تنص على ما يلي :-  
( يسمح لسلطة الترخيص بتسجيل سيارات عمومية بالإضافة لعدد السيارات العمومية الموجودة حالياً بمجالسة السير حسب الترتيب التالي :

أ - ان لا يتجاوز عدد السيارات التي تستعمل بموجب هذا النظام عن ( ٥٠٠٠ ) سيارة صالون عمومي للركاب و ( ٥٠٠٠ ) سيارة شاحنة ( بيك أب ) او ( قلاب ) لا تزيد حمولتها عن سبعة آلاف كيلوغرام .  
ب - ان يباح التسجيل حسب الاصول المتبعة في جميع مناطق والوية المملكة لكل مواطن .

ج - ان تستوفي الرسوم التالية بالإضافة الى رسوم التسجيل والاقتناء المنصوص عليها في قانون النقل على الطرق ٤٩ لسنة ١٩٥٨ والانظمة الصادرة بمقتضاه .

١ - الف دينار عن تسجيل كل سيارة صالون عمومي للركاب .

٢ - ( ٢٠٠ ) دينار عن تسجيل كل سيارة شاحنة ( بيك أب او قلاب ) لا تزيد حمولتها على سبعة آلاف كيلو غرام ( رقم عمومي ) .

٢ - ان المادة الثانية من نظام النقل على الطرق رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ قد اضيفت الى الفقرة ( ج ) من المادة الثانية من النظام رقم ١١٧ المدرج نصها اعلاه ما يلي : ( على ان يعفى من هذا الرسم صاحب السيارة العمومية صالون تكسي التي تكون رخصة اقتنائها سارية المفعول ، التي تسير على غير البزير والتي تقرر سلطة الترخيص شطبها من القيود نهائياً لعدم صلاحها اذا جرى تسجيل سيارة تكسي عمومي تسير على البزير بدلاً منها باسم صاحبها . يكون لصاحب السيارة المشطوبة بالإضافة الى ذلك حق استعمال رقم السيارة المشطوبة لوضعه على سيارة بزير اخرى على انه لا يجوز اعادة تسجيل سيارة الدبزل بعد ان يجري شطبها بمقتضى احكام هذه المادة .

٣ - ان المادة الثالثة من النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ تنص على ما يلي : ( لا يشمل هذا التعديل السيارات المشطوبة قبل نفاذه ) أي نفاذ احكام هذا النظام .

ان المادة ١١٢ من قانون النقل على الطرق تنص على ما يلي : ( يمكن اصحاب السيارة العمومية التي تصبح غير صالحة لبقائها في الفئة المسجلة بها ان يسجل سيارة من نفس الفئة وفقاً للشروط الآتية :

١ - سيارة صالون تكسي اذا كانت السيارة المراد تبديلها هي سيارة صالون عمومية قديمة مهما كان عدد متاعدها المخصص للركاب . . . الخ .

والواضح من نص المادة الثالثة من النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ ان احكام هذا النظام لا تنطبق على السيارات التي اعتبرت مشطوبة قبل نفاذ احكامه .

وحيث يستفاد من نص المادة ١١٢ المدرج اعلاه ومن عبارة ( التي تقرر سلطة الترخيص شطبها من القيود نهائياً لعدم صلاحها ) الواردة في المادة الثالثة المطلوب تفسيرها ان السيارة التي تصبح غير صالحة للاستعمال ويسجل صاحبها سيارة بدلاً منها تعتبر مشطوبة من القيود وذلك كنتيجة حتمية وطبيعية لهذا الاجراء ، اذ لا يجوز الابقاء على قيد سيارة سحبت من الاستعمال وحلت محلها سيارة اخرى .

فان ما يترتب على ذلك ان السيارة التي تعتبر مشطوبة من القيود لهذا السبب لا ينطبق عليها حكم المادة الثانية من النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ اذا كان الشطب قد تم قبل نفاذ احكامه .

اما كون دائرة السير قامت بعد الشطب باعادة تسجيل السيارة تسجيلاً جديداً فان ذلك لا يغير من الوضع شيئاً ، اذ لا قيمة قانونية لكل هذا التسجيل بسبب ان القانون يمنع تسجيل سيارة تسير على غير البزير اعتباراً من تاريخ امر الدفاع رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ اذا كانت قد سحبت من الاستعمال لعدم صلاحها ، اذ ان مثل هذه السيارة لا تعتبر موجودة قانوناً حتى يشملها الاستثناء المنصوص عليه في امر الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

وهذا النظر ينطبق ايضاً على السيارة التي اعتبرت مشطوبة من القيود بمقتضى المادة ١٨٢ من قانون النقل على الطرق ما لم يكن الشطب قد اتفق بقرار من المحكمة المختصة لعدم قانونيته فلا يبقى له أي أثر وتعتبر السيارة حينئذ غير مشطوبة ويكون من حق صاحبها الاستفادة من نص المادة الثانية من النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ .

هذا ما نقرر في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

صدر ١٩٦٨/٢/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مدير فرع السير	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بمقتضى القوانين
المعيد طلال الراعي	شكري المهدي	بشير الشريفي	موسى الساكت	علي مسمار
لرئاسة الوزراء	الثاني			

هذا من الأول



## قرار رقم (٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/٢/١ رقم ٩٠٦/٦/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير احكام قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان هذا القانون قد ادى الى نظام الاوقاف رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر بمقتضى المادة الثامنة من قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية السابق رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ ام ان هذا النظام مازال ساري المفعول كلياً او جزئياً ، وبغرض انه ما زال قائماً هل ان قاضي القضاة هو الذي يعتبر رئيساً لمجلس كلية الشريعة تطبيقاً لنص المادة التاسعة منه ام ان وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هو الرئيس لهذا المجلس بوصفه رئيساً لمجلس الاوقاف ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المرجع لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩ وتديق النصوص القانونية يبين ما يلي : -

- ١ - ان قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية السابق رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ قد نص في المادة الثانية منه على ان عبارة ( الاوقاف والشؤون الاسلامية ) تشمل المعاهد الدينية .
  - ٢ - ان مجلس الوزراء بالاستناد لصلاحية في اصدار أنظمة من اجل تطبيق احكام هذا القانون اصدر نظام كلية الشريعة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك لغاية تنظيم شؤون هذه الكلية بوصفها معهداً دينياً بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثانية المشار اليها . وقد جاء في المادة التاسعة من هذا النظام ان كلية الشريعة يشرف عليها مجلس مكون من قاضي القضاة رئيساً ومن سبعة اعضاء .
  - ٣ - ان قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية الجديد رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ الذي ادى الى قانون الاوقاف السابق قد نص في المادة ١٤ منه على الغاء الانظمة السابقة الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .
- ومن هذا النص الاخير يتضح ان قانون الاوقاف الجديد لم يلغ الا أنظمة السابقة المتعلقة بالاقواق العامة كلياً وانما الذي منها ما يتعارض مع احكامه فقط .
- وحيث ان القانون الجديد لا يتضمن نصوصاً تتعلق بتنظيم شؤون كلية الشريعة ، فان احكام نظام كلية الشريعة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ تبقى قائمة وسارية المفعول ، وبالتالي فان قاضي القضاة هو الذي يعتبر رئيساً لمجلس الكلية تطبيقاً لنص المادة التاسعة من هذا النظام ، ولا مجال هنا للقول بان وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هو الذي يرأس هذا المجلس بوصفه رئيساً لمجلس الاوقاف ، ذلك لانه فضلاً عن ان القانون لم يشترط ان يكون رئيس مجلس الكلية هو رئيس مجلس الاوقاف ، فان كل واحد من المجلسين يختلف في تشكيله عن الآخر وقد نص النظام صراحة على كيفية تشكيل مجلس الكلية وعلى ان قاضي القضاة هو رئيس هذا المجلس ولا محل للأجتهاد في مورد النص .
- هذا ما نقره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
مستشار الوزارة محمد الخطيب	مستشار الوزارة محمد الخطيب	مستشار الوزارة محمد الخطيب	مستشار الوزارة محمد الخطيب	مستشار الوزارة محمد الخطيب
شكري المهدي	شكري المهدي	شكري المهدي	شكري المهدي	شكري المهدي
بشير الشريقي	بشير الشريقي	بشير الشريقي	بشير الشريقي	بشير الشريقي
موسى الساكت	موسى الساكت	موسى الساكت	موسى الساكت	موسى الساكت
علي مسمار	علي مسمار	علي مسمار	علي مسمار	علي مسمار

## قرار رقم (٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/١٠/١٥ رقم ١١٥١١/٨٠/١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٢ من نظام استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كانت اللحوم التي تستورد من الخارج ثم تعاد الى مصدرها بسبب عدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها في عقد الشراء تخضع لرسم التصدير المنصوص عليه في هذه المادة ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الزراعة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٧ وتديق النصوص القانونية يبين :

- ١ - ان المادة ١٢ من النظام المشار اليه تنص على ما يلي ( يفحص الطبيب البيطري والمأمور البيطري المفوض جميع ما يراد تصديره من الجلود او اطراف الحيوانات او اجزائها او منتجاتها وبعد فحصها تصدر شهادة صحية بيطرية رسمية على ان يبين كيفية رزها ) .
  - ٢ - ان المادة ١٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( تستوفى الرسوم المدروسة تالياً عن فحص شحنات الجلود واطراف الحيوانات واجزائها ومنتجاتها الواردة الى المملكة الأردنية الهاشمية او الصادرة منها ) .
- ويستفاد من هذين النصين ان رسم البيطرة المنصوص عليه في المادة ١٣ المشار اليها انما يستوفى لقاء قيام الطبيب البيطري او المأمور البيطري بفحص المواد الحيوانية المستوردة الى المملكة او المصدرة منها .
- وحيث ان اعادة تصدير المواد الحيوانية بعد استيرادها سواء الى الشخص الذي استوردت منه او الى اي شخص آخر خاضع للفحص حسب المادة ١٢ من النظام ، فان اعادة التصدير تستوجب دفع الرسم وذلك لأن نص المادة ١٣ المشار اليها جاء مطلقاً بوجوب استيفاء الرسم عن فحص الشحنات الواردة الى المملكة او الصادرة منها ، والمطلق يجري على إطلاقه ، ولأن النظام لا يشير في نصوصه الى حالة اعادة تصدير المواد بعد استيرادها . ولو اراد الشارع اعطاء هذه الحالة حكماً خاصاً لنص على ذلك كما فعل في نظام رسوم الاستيراد رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ الذي نصت الفقرة (ب) من المادة ٣ منه على جواز اعادة رسوم الاستيراد ضمن شروط خاصة عن البضائع المستوردة التي يعاد تصديرها .
- هذا ما نقره بالأكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة
مساعد مدير البيطرة	مساعد مدير البيطرة	مساعد مدير البيطرة	مساعد مدير البيطرة	مساعد مدير البيطرة
شكري المهدي	شكري المهدي	شكري المهدي	شكري المهدي	شكري المهدي
بشير الشريقي	بشير الشريقي	بشير الشريقي	بشير الشريقي	بشير الشريقي
موسى الساكت	موسى الساكت	موسى الساكت	موسى الساكت	موسى الساكت
علي مسمار	علي مسمار	علي مسمار	علي مسمار	علي مسمار

قرار الخالفة مربوط طيه